

قضية اليوم

«استعراض بوليسي» في الخارجية:

باسيك يهين السلك الدبلوماسي

لم يسبق أن سُحِد لجهاز امني بافحام إدارة رسمية لجراء تحقيق مع موظفين اداريين جبران باسيل. جَزَد ستة دبلوماسيين وموظفا اداريا من حصانتهم. لينته كشف مُسرَّب ثلاثة تقارير دبلوماسية الى «الأخبار» (نشرتها «الأخبار» يومي 19 و14 نيسان الماضي). بهذه الحجة، أنتشر ملثמות من عناصر امن الدولة حول الخارجية، ثم دخل مديرها اللواء طوني طليبا مع مجموعة من الضباط والعناصر الى مكتب الوزير قبل ان يتوزعوا امينا في قاعات اخرى لزوم التحقيقات. دخل اعضاء الجهاز الى وزارة الخارجية كما لو أنهم يبحثون عن مطلوبين اريهابيين. أهين السلك الدبلوماسي، وكُسرَت هيئته، واعتُدي على خصوصيات السفراء. من دون العثور على دليل واحد على التهمة التي يريد باسيل ايلاسها الى عدد من السفراء

لياً القرني

في وزارة الخارجية والمغتربين، موظف يُدعى خ.خ.، وظيفته هي إتمام الربط الإلكتروني بين الوزارة وبين البعثات اللبنانية في العالم. بداية 2017، وصلت إلى «الخارجية» شكاوى من البعثات اللبنانية شكواها من مسيليا ولوس أنجلس وفيه معلومات حول سلوك الأخير الإبراري، الذي كان يتفوه بكلمات نابية بحق لبنان ووزارة الخارجية، وطريقة تعامله مع زملائه، واتهامه بغضابا يُعَد بعضها جرائم جنائية (الأخبار - 20 تموز 2017). إلا أنّ شهادات موقعة من عدد من موظفي البعثة، كيف تعاملت «الخارجية» مع القضية؛ خ.خ. لا يزال يُداوم في قصر بسترس، وصدر قرار يسمح له باستكمال مهماته في الخارج، مُستفيداً من الحماية التي وفرها له

فريق وزير الخارجية فالوظف المُتهم بتحرش جنسي، منتسب أيضاً إلى التيار الوطني الحرّ. في العام نفسه (2017)، تجاهل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وجود تقرير مُرسَل عام 2012 من السفارة اللبنانية في هولندا، حيث كان يخدم الدبلوماسي رامي عدوان، وفيه معلومات حول سلوك الأخير الإبراري، الذي كان يتفوه بكلمات نابية بحق لبنان ووزارة الخارجية، وطريقة تعامله مع زملائه، واتهامه بغضابا يُعَد بعضها جرائم جنائية (الأخبار - 20 تموز 2017). إلا أنّ باسيل قرّر أنّ عدوان «ضحية» ملف مُلغق من قبَل حركة أمل، لرغبتها تعيين شخص مكانه في هولندا. المكافأة أتت من خلال تعيين عدوان مُديراً لمكتب الوزير، قبل أن يستقيل ليعيّن سفيراً لدى فرنسا، من خارج

صباح أول من أمس، فوجئ العاملون في «بسترس» بطوق أممي كتيف حول الجني الوزارى في الأشرفية. سيارات أمن الدولة، تُغفل بوابات الوزارة. رجال أمن مسلّحون بالكامل، يُغطون وجوههم باقنعة سوداء ورؤوسهم بخوذ معدنية، ينتشرون في الساحة الخارجية وباحة القصر الداخلي. وعسكّر بلباسهم المدني، يتنقلون بأسلحتهم، بين مكاتب الدبلوماسيين. «الخارجية» تحت سلطة العسكر. وجبران باسيل سلّم «الإمانة» إلى اللواء صليبيا، وغادر، فالوزير كان قد قدّم شكوى جزائية، كُفّ على أساسها النائب العام الاستئنافي في بيروت القاضي زياد أبو حيدر المديرية العامة لأمن الدولة إجراء التحقيق اللازم في موضوع تسريب مراسلات دبلوماسية «خلفاً للقانون».

قبل مغادرته، جمع باسيل في مكتبه الأمين العام للوزارة وأربعة سفراء هم حالياً مدراء إداريون ومدير مكتبه وموظفا إداريا، مُبلغاً إياهم بأنّه قرّر رفع الحصانة عنهم،

«بعد تنبيهه» لهم بالتوقف عن تسريب معلومات لوسائل الإعلام. جزم الوزير أنّ واحداً من الستة هو «المصدر»، مُسقطاً من دائرة اتهاماته بعثة لبنان في واشنطن، والموظفين الآخرين في «الخارجية»، ومقرى رئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء، فضلاً عن رئاسة مجلس النواب، ومستشارين لمسؤولين، واهزاب وقوى سياسية، تصلها التقارير الدبلوماسية قبل أن تُسجل في الإدارة المركزية. فالتعيينات في سفارة لبنان لدى الولايات المتحدة، حول لقاءات وفود لبنانية مع مسؤولين اميركيين. لا يملك باسيل دليلاً أو مستنداً أو وثيقة، تُشير إلى أنّ مصدر التسريب هو الإدارة المركزية... أو حتى جهة دبلوماسية. مع ذلك، قرّر يوم الاثنين الغفر فوق كل الأصول، كما لو أنه رغم عامه الخاص كوزير للخارجية، لا يزال لا يفقه باعراف هذه الوظيفة. فسُحفظ في خاتة «إجازات» وزير الخارجية والمغتربين، أنّه طلب تحويل قصر بسترس إلى «مسرح جريمة»، مُستباح من قبل عناصر أمن الدولة الملتزمين، والانتشرون بكامل عنادهم العسكري داخل أروقة الوزارة. هو الوزير الذي غطى عملية التعرض لكرامات الدبلوماسيين، ورفع الحصانة عن اعضاء فريق عمله، سامحاً بانتهاك خصوصياتهم، والتعامل معهم بوصفهم «جُرمين اريهابيين».

ختم الدبلوماسيون من دخول الحمام والذهاب إلى سياراتهم، من دون مرافقة مسلحة

تجري وزارة الطاقة والمياه – منشآت النفط في طرابلس والزهراني في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٥/٢١ استدرار عروض للتأمين على الخزانات والإنشاءات البحرية والانشاءات التابعة لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني وعلى مختبر النفط المركزي في برج حمود ومكتب منشآت النفط في ميدبويت سنتر ومبنى الادارة الجديد في الزهراني

تجري وزارة الطاقة والمياه – منشآت النفط في طرابلس والزهراني في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٥/٢١ استدرار عروض للتأمين على الخزانات والإنشاءات البحرية والانشاءات التابعة لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني وعلى مختبر النفط المركزي في برج حمود، ومكتب منشآت النفط في طرابلس والزهراني في الحازمية – مبنى ميدبويت سنتر ومبنى الادارة الجديد في الزهراني وفق الشروط الواردة في دفتر الشروط المد لهذه الغاية. على الراغب في الحصول على نسخة منه الحضور ضمن اوقات الدوام الرسمي الى مكتب منشآت النفط في طرابلس والزهراني الكائن في ميدبويت سنتر – الحازمية – بلوك B – مطابق ٢، مقابل دفعه مبلغاً وقدره مائة وخمسون الف ليرة لبنانية. مع الاشارة الى ان آخر مهلة لتقديم العروض هي الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٥/٢١.

بيروت في: ٦ ايار ٢٠١٩

وزير الطاقة والمياه ندى البستاني



باسيك هو الوزير الذي غطى عملية التضرر لكرامات الدبلوماسيين (مروان بوحدر)

اعتباره وجود حالة «عدم امتثال» لأوامره، انتقل إلى «الخطبة ب»، وهي التحقيقات. هو نفسه الجهاز صاحب السجل الحافل بالانتهاكات، والذي لم يعترف بعد عن عار فضيحه في قضية رئاستي المسرحي زياد عبتاني. يُدرك باسيل جيداً أنّ مستشارين لمسؤولين سياسيين، والعديد من العاملين في الشان العام، تداولوا تقارير واشنطن الثلاثة على هواتفهم، قبل وصولها إلى وزارة الخارجية. جزء من «الاستعراض البوليسي» الذي سُمح به، هدفه التعقيم على المُسرَّب الرئيسي، وعلى حالة «الفتان» التي تعبت بالسلك الدبلوماسي. لجأ باسيل إلى خيار لم يسبقه إليه أحد. يُمكن المقارنة مثلاً مع التحقيقات في ملف «الفساد القضائي» رغم حساسية و«خطورة» الموضوع، إلا أنّ التحقيقات لم تخرج من تحت جناحي هيئة التقديس القضائي، ولم يُسمح لجهاز أممي «بالخطف» على قاض يُمين الأمر بأنها تقارير «تمسّ هيبة الدولة»، وتكشف «أسراراً» لها علاقة بالأمم القوي. لكنّ «الاجتياح العسكري في قصر بسترس» أتى استباقاً لأي تحقيق، وترهيبياً للدبلوماسيين من دون وجود دليل واحد ضدّهم. هل يستحق الموضوع هكذا إجراءات؟ خاصة أنّها

ليست المرة الأولى التي تُسرَّب فيها محاضر دبلوماسية، بصرف النظر عن كيفية نشرها، ولم يسبق أن أُخذ أي إجراء، حتى بحالة دبلوماسيين كان يُعلم أنّهم يُحولون تقاريرهم إلى مواد صحافية؛ يُحاول مستشارون لباسيل «تسخيف» ما حصل، واعتباره أمراً «عادياً»، لاعتبارهم أنّ التسريبات «تضر بصورة الدولة والقائل: وافق شن طبقة... علماً بأن «شن» هنا ليس بدهاية، ولا «طبقة» من أهل الفطنة!

ما يقوله الرئيس الحريري علناً أمام الوزراء عن ضرورة وضع حد لـ«الأخبار»، قاله باسيل همساً في أذن وزير من حزب الله، طالباً التدخل لوقف ما تقوم به «الأخبار». وفي جانب آخر، يتولى معركة من نوع مختلف. عنوانها هذه المرة، «بهذلة» وزارة الخارجية. لاعتقاده أنه يقوم بـ«تربية» العاملين فيها. وهو قرّر، أول من أمس، التصرف مع السفراء في الوزارة، على طريقة إدارته للتيار الوطني الحر. اخترع في حزبه محكمة حزبية، هي أشبه بمحاكم التفتيش، وصار يطرد فلاناً ويوبخ آخر ويهدّد ثالثاً. وهو في الخارجية، استدعى جهازاً أمنياً (لديه ساقطة مهنية) وجمع سفراء من موظفي الفئة الأولى، يتولّون إدارات أساسية. وأبلغهم أنه ينوي تأديبهم هم وكل الموظفين الآخرين، ثم حشرهم في غرفة مع عسكريين تصرفوا معهم كأنهم لصوص. وكل ما يقوم به، هو البحث عن مُسرَّب تقارير سفارة لبنان في أميركا إلى «الأخبار». وهو يعلم بأن مسؤولاً في تياره السياسي يعمل في واشنطن (يتصرف على أنه أعلى من السفير هناك) هو من

ابراهيم الامين

عندما يجتمع الفرور مع السلطة

تولى توزيع نصوص المحاضر قبل وصولها الى وزارة الخارجية (بإمكان جهاز أمن الدولة أن يطلب مساعدة صديق للتدقيق في هذا الأمر). وما فعله المسؤول الحزبي في واشنطن كان هدفه «الطش» وزير «القوات اللبنانية» غسان حاصباني. ومع ذلك، فإن باسيل، الذي بالكاد يجد وقتاً للعمل في وزارة الخارجية، وهو لم يلتق معظم المسؤولين في وزارته منذ وقت طويل (قال سفراء إنهم يلتقون رؤساء الدول التي يعملون فيها وكل المسؤولين، لكنهم يكونون في حالة سرور عظيمة إن أجابهم باسيل على رسالة عبر تطبيق «الواتس اب». ففوق ذلك، لا يتوقف عن التحريض الطائفي في الوزارة، كما في خارجها. يتنذّر بالتراتبية، ولكنه لا يريد «كل جماعة الشيعية اللي فوّتهم بري» على الوزارة. وهو يعتقد أنّ السفراء الدروز «لازم يشكروا ربّين إئو في إن وظاف». أما الآخرون من المسيحيين فخيبراتهم محدودة. استبدلوا الولاء أو اجلسوا خلف المكاتب التي اختارها هنا أنا لكم!

لكن للوزير النابغة مجموعة من المستشارين، بعضهم مغلوب على أمرهم. أمس، لم يجرؤ أيّ منهم على مكاشفة الوزير بشأن «فضيحة بهذلة» التي صارت مضرب مثل. وبعضهم عبّر بالصمت عن احتجاجه. لكنّ بينهم جديدهم الفهولي أنطوان قسطنطين الذي لا يتورّع عن «تسريب» معطيات إلى إعلاميين عن طبيعة التحقيقات الجارية في وزارة الخارجية. طبعاً، قسطنطين ينافس كل الآخرين في رفع شعار «نعم سيدي» وهو يعد نفسه بمنصب سفير من خارج الملك في أول فرصة ممكنة! باسيل كان قد قال لوفد حقوقي زاره مطالباً بالدفاع عن لبنانيّة معتقلة في مصر، إنه يعرف واجباته «وما حدا يحكييني بالرأي العام وبالإعلام... هول ما إلن معنى عندي»، وهو ما لا يمكن فهمه بالنسبة إلى الإعلام، من خلال الحال التي وصلت إليها مؤسسات التيار الوطني الحر الإعلامية. من تلفزيون لا يشاهده أحد خارج جمهور التيار، الى موقع أخبار كان عنواناً سابقاً، ثم انتهى إلى «لا شي»، الى مجموعة إعلاميين منتشرين هنا وهناك، لكن طريقة «جماعة الكتكولو» إياهم، علماً بأنّه لا يوجد اليوم في التيار الوطني الحر مرجعية إعلامية يمكن لصحافي أجنبي يزور لبنان أن يتواصل معه لتحديد موعد مع منسّق قضاء هنا أو هناك. أما حال الكتلة النيابية، فهي على شاكلة الوزراء الذين يتصرف معهم على أنهم موظفون في شركته الخاصة. ويقعون على براءات ذمة مسبقة له، وعلى استقالات يستخدما متى يشاء. أو متى لا يلتزم أي منهم بتعليمات!

هل هذا ما ناضل من أجله العونيون، وهل هذا ما أراده العونيون والجمهور الرفاعة للرئيس ميشال عون من هذه الحركة الطويلة؟ لكل الحقّ في تصوّر ما يراه لنفسه مناسباً. أما من جانبنا، فلم يعد جبران يخطف مطلقاً عن بقية أركان السلطة التحكيمين بالبلاد والعباد، ونحن نتصرف معه على هذا الأساس.

تخليه وفبركات وتماه مع الضغوط الأميركية

حتى مساء أمس، كان وزير الخارجية جبران باسيل من جهة، وإدارة جهاز أمن الدولة من جهة ثانية، يسعيان لإقناع اللبنانيين بأنّ ما يقومون به في وزارة الخارجية أمر عادي «بالساقطة الخطيرة. يوجد سلك اجنبي في البلد، إراقب ما يحصل. سليم وله نتائج ثابتة وحاسمة. ولم يُكتفَ بتبويرات لخطوة استدعا، جهاز أممي من نوع أنّ ذلك يفرض الهيبة على الموظفين. بل في تسريب معطيات من التحقيقات تهدف إلى تجريم أحد المستنع إليهم والادعاء أنه اعترف بتسريب الوثائق إلى «الأخبار». وهو ما نفاه مصدر قضائي اطلع على إحدى التحقيقات الأولية، الذي قال إنه سيطلب من الجهاز الأمني تزييده بنسخة من أشرطة الفيديو التي سُجلت خلال التحقيقات لمنع حصول تضارب مع الحاضر المكتوبة. قيادة أمن الدولة قالت إنها تنفذ القانون وتعليمات النيابة العامة، اللواء طوني صليبيا قال أمس إنه تلقى إشادة من رئيس الجمهورية ميشال عون على ما يقوم به. بينما قال الوزير باسيل إنه لا يستهدف أحداً بعينه، لكنه لا يقبل «فتان الوزارة»، علماً أنّ لا باسيل، ولا جهاز أمن الدولة يدارا تخوض معركة مفتوحة وواضحة ضدّ المقاومة في لبنان، وهي لا توفر جهداً سياسياً أو أمنياً أو دبلوماسياً إلا وتستخدمه في هذه المعركة».